APLC/MSP.9/2008/WP.15
30 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية
موجز تنفيذي

مقدم من الدانمرك*

معلومات أساسية

١- في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، زُرعت منطقة شبه جزيرة سكالينجن على الساحل الغربي للدانمرك برمتها بألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات. ولا يزال أحد حقول الألغام موجوداً في شبه الجزيرة.

الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية

٢- لا يعد الأثر الاجتماعي والاقتصادي لحقل الألغام المتبقي في سكالينجن كبيراً. فبالرغم من أن السياح لا يستطيعون الذهاب سيراً على الأقدام إلى الطرف الجنوبي لسكالينجن، وأن الزوارق الصغيرة القادمة من اسبجيرغ لا تستطيع الرسو هناك وأن الصيادين لا يستطيعون القنص في المنطقة المعنية، فليس لأي من هذا أثر على المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، لم ترد أية تقارير عن حوادث مرتبطة بالألغام في سكالينجن منذ عام ١٩٤٦.

الاستعداد وحالة العمل المنجز في إطار البرامج الوطنية لإزالة الألغام

٣- لقد سُيِّجت المنطقة المتأثرة لكفالة الإبعاد الفعلي للمدنيين والحيوانات الأليفة. وقد أقيم سياج جديد عام ٢٠٠٥. وقبل نهاية عام ٢٠٠٥، أجرت الدانمرك مجموعة من العمليات المختلفة لإيجاد السلطة الملائمة التي لها صلاحية الاضطلاع بمهمة الوفاء بالالتزامات بموجب المادة ٥. وأُنشئ الهيكل التنظيمي للمشروع في أواخر

* قدم بعد الموعد المحدد وفور وروده إلى الأمانة.

عام ٢٠٠٥. وتعد وزارة النقل الوزارة المسؤولة عن أنشطة إزالة الألغام في سكالينجن. ويتم المشروع تحت إشراف هيئة السواحل الدانمركية التي لها صلاحية تحديد مهام المتعاقدين المدنيين وتنسيق عملهم وإدارة المشاريع. وعلاوة على ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أبرم البرلمان الدانمركي اتفاقاً سياسياً وطنياً يتعلق بسكالينجن عشية تقديم مشروع قانون المالية لعام ٢٠٠٦.

٤- ومنذ عام ٢٠٠٦، قلصت الدانمرك بشكل كبير من المناطق المتأثرة:

(أ) ضمت المنطقة المتأثرة من شبه جزيرة سكالينجن عند بدء نفاذ الاتفاقية ما مجموعه ١٨٦ هكتاراً حددت بداية من تقارير الألغام الألمانية لعام ١٩٤٤ وعملية وضع العلامات التي قامت بها فرق إزالة الألغام عام ١٩٤٧.

(ب) في عام ١٩٤٦، كانت أجزاء واسعة من حقل الألغام قد طهرت، لكن نظراً للصعوبات الكبرى في إزالة الألغام ومراقبة الجودة في مناطق الكثبان الرملية والمستنقعات الملحية أساساً، تم تسييج جزء من المنطقة الملغومة وتركت دون تطهير.

(ج) لأغراض تشغيلية، قُسمت المنطقة المشتبه في أنها ملغومة في سكالينجن إلى ثلاث مناطق فرعية - ١ و٢ و٣.

(د) أُزيلت الألغام من المنطقة ١ بواسطة متعاقد أوروبي، يوروبين لاند سلووشتر، عام ٢٠٠٦، حيث قام بتطهير ١٩ هكتاراً من الشواطئ والكثبان الرملية ودمر ما مجموعه ١٤ لغماً مضاداً للأفراد و٢١ لغماً مضاداً للدبابات و٣٢ من المعدات الأخرى (صمامات تفجير أو ذخائر غير منفجرة).

(هـ) أَزال الألغام من المنطقة ٢ الاتحاد الدانمركي لأفرقة الألغام في الفترة الممتدة بين أيار/مايو ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، حيث قام بتطهير ٤٧ هكتاراً من الأراضي ذات الطبيعة الحساسة والمحمية جداً ودمر ما مجموعه ١٣ لغماً مضاداً للأفراد و٥ ألغام مضادة للدبابات و١٣١ من المعدات الأخرى (صمامات تفجير أو ذخائر غير منفجرة).

٥- وجرت إزالة الألغام من المنطقتين ١ و٢ باستخدام كشف المعادن بعدة أدوات للبحث في الأعماق عن طريق حفر و/أو نخل نقط مستهدفة. وجرى تدمير جميع المعدات المتفجرة عند العثور عليها أو جمعت في موقع تدمير مركزي في سكالينجن.

٦- وقد وضعت الدانمرك معايير لإزالة الألغام في سكالينجن استناداً إلى المعايير الدولية لمكافحة الألغام. وجرى تكييف معايير إزالة الألغام فيما يتعلق بالمنطقتين الأوليين مع البيئة التي جرت فيها إزالة الألغام. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من المنطقة ١، جرى تغيير المعايير بشكل طفيف فيما يتصل بالمنطقة ٢. وقبل إزالة الألغام من المنطقة ٣ مستقبلاً، سيجري استعراض المعايير وإعادة صياغتها من أجل معالجة حالة المنطقة الجديدة للعمليات مع الاستمرار في الوقت نفسه في الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة الألغام. وتخضع إزالة الألغام لنظام شامل لإدارة

الجودة يكفل إنجاز العمل في إطار المعايير الدولية لمكافحة الألغام والمبادئ التوجيهية التقنية الخاصة للمشروع ووفقاً للقانون الدانمركي. ويشمل ذلك أخذ عينات للمراقبة النهائية للجودة في المناطق التي استكمال تطهيرها.

٧- ولكفالة جودة العملية الجارية لإزالة الألغام في سكالينجن، أكدت هيئة السواحل الدانمركية في وثيقة تقديم العطاءات مطلب إدارة الجودة المطلوب من المتعاقد. وتعاقدت هيئة السواحل الدانمركية مع مراجعي حسابات الجودة (أوربكون في المنطقة ١ ومكتب فيريتاس في المنطقة ٢) اللذين قاما، بالتعاون مع مدير الجودة في الهيئة، باعتماد المتعاقد من الناحية التنظيمية استناداً إلى مقترحه وإجراءات التشغيل الموحدة. ورصدت الهيئة ومراجعو الحسابات الخارجيون إزالة الألغام وتحققوا من قدر كبير من البيانات المسجلة المتأتية من هذا النوع من إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، جرى اعتماد معدات المتعاقد بعد تجريبها في اختبارات في سكالينجن.

٨- ومن حيث المساهمات المالية لإزالة الألغام من المنطقتين ١ و٢، منح الاتفاق السياسي الوطني لعام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٨٦ مليون كرونا دانمركية لتطهير مناطق الكثبان الرملية والشواطئ في سكالينجن. وخلال عام ٢٠٠٦، خصصت ٣٢ مليون كرونا دانمركية إضافية.

٩- ويغطي المبلغ الإجمالي التقديري للمنطقة الملغومة المتبقية التي تحتاج إلى معالجتها خلال فترة التمديد ما يقارب ١٢٠ هكتاراً.

الظروف المعيقة

١٠- فيما يلي الظروف التي تحول دون امتثال الدانمرك لالتزاماتها بموجب المادة ٥ في حدود ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية:

(أ) سيستند تطهير المنطقة ٣ إلى المزيد من البحوث المتعلقة بها وحالة الألغام والتأثير البيئي في المنطقة.

(ب) يتوقف الجدول الزمني أكثر على إجراءات الحصول على موافقة السلطات البيئية. وتتمثل إحدى المسائل الأساسية في ما إذا كانت المنطقة ٣ ستتطلب تقييماً للأثر البيئي. وقد يتطلب الأمر إذناً منفصلاً من السلطات البيئية لأغراض المسح التقني.

(ج) تشكل المنطقة الملغومة جزءاً من منطقة وادينسي الشهيرة على الصعيد الدولي التي تم تصنيفها كمنطقة طبيعية وللحياة البرية تتمتع بحماية خاصة بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (رامسار)، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الطيور والموائل. ومن ثم، تتمتع المنطقة بأقوى حماية قانونية دولية ووطنية من الأنشطة التي قد تخل بهذه الميزات الطبيعية العالية أو تؤدي إلى تدهورها.

(د) استناداً إلى تقييم الأثر، وافقت السلطات الدانمركية على مشروع إزالة الألغام من المنطقتين ١ و٢، شريطة مراعاة عدد من القيود والتوصيات المتعلقة بإعادة الكثبان الرملية إلى حالتها واتخاذ احتياطات للحيلولة دون فقدان الرمال من الشواطئ، وتدابير لإبقاء الكثبان والشواطئ الرملية منفصلة، وفرض قيود على استخدام الطرق المؤدية إلى المنطقتين، وما إلى ذلك. وتمثلت تدابير التخطيط التشغيلي الأكثر صرامة في الحظر

المفروض على المركبات وعلى استخدام المتفجرات في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات من ١ نيسان/أبريل إلى ١ آب/أغسطس.

(هـ) وسيكون من العسير إلى حد كبير فرض قيود بيئية مماثلة لتلك المفروضة على الجزء الجنوبي من المنطقة ٢ على المنطقة ٣. ولا بد من توقف عمل إزالة الألغام المحتمل من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس كل سنة لتفادي إزعاج مستوطنات الطيور النادرة المحمية أثناء توالدها. فهذه الأشهر هي الأكثر إنتاجية في إزالة الألغام نظراً للظروف المناخية ولأن جزءاً واسعاً من المنطقة يكون مغموراً بالمياه خلال ما تبقى من السنة. ومن ثم، سيتدنى الاستخدام الفعال للموارد بشكل كبير إضافة إلى تقليص سنة العمل إلى ٨ أشهر. ويمكن توقع التوقف لشهر أو شهرين كل سنة بسبب الظروف المناخية إضافة إلى الأشهر الأربعة التي طالها التقييد. ولذلك سيؤدي تسريح العاملين وإعادة تعبئتهم كل سنة إلى زيادة تكاليف المشروع وقد يعيق استمراريتهم فيه. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون ممكناً إزالة الألغام من المروج الملحية دون الإضرار بها بشكل كبير، وقد لا يكون هذا متوافقاً مع التوجيه المتعلق بالموائل واتفاقية رامسار.

(و) المعلومات الموجودة بشأن المنطقة ٣ غير كافية لتأكيد مدى ما تحتويه من ألغام. ويعود هذا إلى كون الألغام وضعت بطريقة عشوائية. فبعد الحرب، جرت إزالة ألغام بشكل جزئي لكن غير موثق. وعلاوة على ذلك، توجد المنطقة في بيئة دينامية جداً تشهد صعوداً ونزولاً في مستوى أديم الأرض مع مرور الوقت بسبب تنقل الكثبان الرملية. وهناك مستنقع موئل يحتل جزءاً كبيراً من هذه المنطقة، وهو حساس جداً ولا يُسمح بالدخول إلى المنطقة إلا بشكل محدود. وتنص العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة، من قبيل إعلان رامسار وتوجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالطيور والموائل وناتورا ٢٠٠٠، على قيود تغطي هذه المنطقة.

(ز) وقد أذنت الحكومة الدانمركية مؤخراً بدراسة المنطقة ٣ وإعطاء توصيف لإجراء إمكانية تطهير المنطقة، مع مراعاة جميع الجوانب التقنية والبيئية، لكفالة اتخاذ قرار يمكن الدانمرك من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا.

مدة التمديد المقترح

١١- نظراً للتعقيدات المتعلقة بالتعامل مع المنطقة المتبقية، تطلب الدانمرك تمديد موعدها المحدد لمدة ١٢ شهراً وبطلب الدانمرك تمديد الموعد المحدد حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تؤكد أنها ستكمل المسح التقني وتقييم الأثر البيئي والمشاورات العامة من أجل وضع خطة لتطهير آخر منطقة ملوثة بالألغام في الدانمرك وستباشر أيضاً عملية تقديم العطاءات من أجل إجراء جميع عمليات المسح وغيرها من التحضيرات اللازمة (من قبيل تنقيح المعايير الوطنية، في هذه الحالة). وبذلك ستكون الدانمرك قادرة على وضع خطة لإتمام تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة. وعلى هذا الأساس، ستقدم الدانمرك بعدها طلباً آخر في منتصف عام ٢٠١٠ لينظر فيه الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف. وسيتضمن طلب التمديد هذا جدولاً زمنياً نهائياً وخطة تطهير شاملة لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة استناداً إلى وقائع وبيانات مستقاة من المسح التقني وما إليه، لكي تفي الدانمرك بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا.

أسباب التمديد المقترح

١٢- يترتب عن الاتفاق السياسي أن تحديد توقيت وطريقة تطهير المنطقة ٣ سيتقرر بعد تطهير المنطقتين ١ و٢، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من تطهير المنطقتين ١ و٢ والمزيد من الدراسات للمنطقة المتبقية، بما في ذلك حالة الألغام والأثر البيئي على المنطقة.

١٣- وقد أذنت الحكومة الدانمركية مؤخراً بإجراء مسح تقني للمنطقة ٣ من أجل تحديد نطاق المشكلة ووضع إجرءات لتطهير المنطقة تراعي جميع الجوانب التقنية والبيئية، بحيث تكفل بذلك صدور قرار يمكن الدانمرك من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٤- ويتواصل تحليل المنطقة ٣ ويتوقع الانتهاء منه بحلول نهاية العام الجاري. وتلزم ممارسة أعلى درجات الحيطة عند التخطيط لمواصلة العملية من أجل التوصل إلى حلول سليمة بيئياً، نظراً لوجود خطر حقيقي في التسبب في ضرر غير قابل للإصلاح للطبيعة الحساسة جداً في جنوب سكالينجن. وعلاوة على ذلك، سيوفر المسح أساساً لتقليص المناطق التي لا تحتوي ألغاماً أو غيرها من مخاطر المتفجرات. ومن ثم ينبغي التأكيد أن المسح المتعلق بالمنطقة ٣ عملية متواصلة يتعين أن تأخذ في الاعتبار الاختلاف الكبير في المعالم الطبيعية وما تتسم به المنطقة ٣ من حساسية بالغة مقارنة بالمنطقتين ١ و٢. وما دام هذا البحث متواصلاً، لا يمكن إجراء تقييم نهائي لتحديد مدة العمل تحديداً دقيقاً. ولعل العقبة الأساسية هي احتمال الاضطرار إلى مراعاة الاعتراضات التي قد يتمخض عنها التنظيم الإجباري لاستشارة عامة للأطراف المعنية، وهي كلها عناصر هامة وضرورية في العملية السياسية الدانمركية.

١٥- وتلتزم الدانمرك بتقديم تقرير مرحلي واف من استنتاجات المسح الأولي إلى الدول الأطراف في غضون سنة بعد الانتهاء من المسح الأولي. ويرمي هذا المقترح إلى كفالة إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة إلى الدول الأطراف في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، وُجهت الدعوة إلى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية لحضور المسح الأولي للمنطقة ٣ والمشاركة بصفة استشارية في عملية التخطيط المتعلقة بتطهير المنطقة المتبقية الملوثة بالألغام في سكالينجن. وذلك سيضيف المعارف الأساسية لمركز جنيف إلى العمل الجاري. وفيما يتصل بطلب التمديد الدانمركي، تحدد العناصر المشار إليها أعلاه إطاراً زمنياً يرد في الجدول أدناه.

١ آذار/مارس ٢٠٠٩	الموعد المحدد الأصلي.
من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠	المسح التقني للمنطقة؛ وتقييم الأثر البيئي، بما في ذلك عملية الاستشارة العامة للأطراف المعنية ووضع توصيف للمهام وتحديد معايير التطهير.
حزيران/يونيه ٢٠١٠	تقديم طلب جديد على هذا الأساس.
تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	النظر في طلب جديد في الاجتماع العاشر للدول الأطراف.
١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١	الموعد المحدد للتمديد الأول.
غير معروف في الوقت الحاضر لكن قبل ٢٠١٩.	الموعد المحدد للتمديد الثاني الذي سيكفل وفاء الدانمرك بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا عن طريق إتمام تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الدانمركية. التطهير النهائي للمنطقة ٣ في سكالينجن.

الوسائل المالية والتقنية المتاحة

١٦- سيضطلع متعاقد مدني بالأعمال اللازمة لإزالة الألغام في هذا المنطقة. وسيجري تحديد متعاقد عن طريق عملية تقديم عطاءات مماثلة لتلك التي عرفتها المنطقتان ١ و٢. وفي المرحلة الراهنة، لا يمكن تقديم تفاصيل عن الموارد اللازمة من الموظفين والمعدات للمنطقة ٣. وستوفر هيئة السواحل الدانمركية توصيفاً للمهام ولمعايير التطهير في طلب تقديم العطاءات، ويجب على المتعاقدين أن يثبتوا في عروضهم قدرتهم على القيام بالعمل، بما في ذلك ما يلزم من الموظفين والمعدات. وعلاوة على ذلك، يتوقف الجدول الزمني بشكل أكبر على إجراءات الحصول على موافقة السلطات البيئية. وتتمثل إحدى المسائل الأساسية في ما إذا كانت المنطقة ٣ ستتطلب تقييماً للأثر البيئي. وقد يتطلب الأمر إذناً منفصلاً من السلطات البيئية لأغراض المسح التقني.

١٧- وستغطي الحكومة الدانمركية تكاليف عمليات إزالة الألغام. وفي الوقت الحاضر، خصصت ٢,٤ مليون كرونا دانمركية للمسح التقني للمنطقة ٣. بيد أن تخصيص الأموال ينتظر تقديم المخطط العام للجدول الزمني ولخطة التطهير الذي سيقوم على إجراء مزيد من البحث بشأن المنطقة المتبقية وحالة الألغام والعوامل البيئية في المنطقة.

الآثار البيئية

١٨- لا تزال تظهر على المستنقعات الملحية علامات وآثار عمليات إزالة الألغام التي تمت في أربعينات القرن العشرين. وتعد هذه المستنقعات الملحية من أروع المستنقعات المالحة في وادينسي في الوقت الحاضر، ولا يبدو أن هناك إمكانية للقيام بإزالة الألغام دون تدميرها بدرجة أو أخرى. ولذلك يحض نشطاء البيئة على اعتماد حل يكون معه للوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية أدنى قدر من الآثار على هذه البيئة الفريدة جداً في الجزء الجنوبي من سكالينجن، بسبب وضع المنطقة كمحمية طبيعية.

١٩- وإضافة إلى ذلك، نظراً لإقامة سياج جديد عام ٢٠٠٥، لم تعد الحيوانات الأليفة ترعى في المنطقة، بالرغم من أن الأبقار والأغنام كانت دائماً ترعى في المنطقة حتى عام ٢٠٠٥. ويؤدي غياب الرعي إلى تغيير الغطاء النباتي بطريقة مضرة، لأن منطقة المستنقعات الملحية والكثبان الرملية تشهد نمواً مفرطاً لنباتات طويلة ووفيرة غير ملائمة للطيور النادرة التي تعتبر سبب التصنيف الدولي للمنطقة كمحمية طبيعية.